الدروز، بكل امتيازات القانون، وعدل القضاء الاسرائيلي، وانه سيكون عصرا قانونيا ودستوريا جديدا ومعاملة لائقة من جانب الادارة الاسرائيلية، فماذا وجدت هناك»؟. «لقد اخفقت ارادة الكنيست في تطبيق القانون الاسرائيلي في الجولان على يد الجيش، وهذا القانون ليس اسرائيليا، وليس فيه اي تماثل بالقانون الاسرائيلي» (**هآرتس، دافار، عل همشمار، بديعوت احرونوت**، ١٦/٤/١٩٨٢).

واضاف قائلا: «انه وبموجب القانون الاسرائيلي، فان كل مواطن اسرائيلي وكل مواطن في الجولان، ملزم بحمل الهوية الاسرائيلية». «وينص القانون بان كل من يخترقه ولا يحمل هوية سيقدم للمحاكمة، ويعرّض نفسه لدفع غرامة، وربما عقوبة السجن». «ولكن ليس مكتوبا في القانون، ان يقتحم الجنود بيت كل من يرفض الهوية في الساعة الثالثة صباحا، وان يجبر على قبول الهوية، وان يضربوه ويمنعوه من العمل وتلقي العلاج الطبي»، وينتقموا منه، ويمارسوا ضده كافة صنوف العقوبات، والتي لم ترد في قانون انظمة الطوارئ». واضاف كوهين، ايضا، انه سمع قصصا عن ممارسات الجيش في الجولان يصعب على المرء تصديقها، ويتساءل: «هل هؤلاء هم جنود وشرطة اسرائيل؟ وهل هذا هو القانون الاسرائيلي؟ هذا قانون بربري» (**المصدر نفسه**).

وقام رئيس ادارة اللجنة، دافيد كرتشمان، واثنان من اعضاء وفد اللجنة الذين زاروا الجولان في ١١/٤/١٩٨٢، بتسليم الصحافيين تقريراً مفصلا عن المعلومات التي جمعوها اثناء زيارتهم لقريتين في الجولان، هما مجدل شمس، وعين قنية. وقد وردت في التقرير المعلومات الآتية: «اولا»، في اطار الضغوط التي مورست ضد المواطنين في الجولان للتأثير عليهم بقبول الهويات الاسرائيلية، سمح بحرية التنقل وتلقي العلاج في المستشفيات، والاتصال الهاتفي والخدمات البريدية، بشرط قبول المواطنين الدروز، الهويات الاسرائيلية. «ثانيا»، تم اعتقال كافة المواطنين الذين تجمهروا للاحتجاج على التدابير الاسرائيلية، وحوكموا دون ان تعطى لهم فرصة الدفاع عن انفسهم، ودون ان يمثلوا امام المحكمة. «ثالثا»، قامت قوات الجيش الاسرائيلي بفرض العقاب الجماعي على المواطنين، بدعوى ان عددا منهم تحدث مع مراسل التلفزيون الاسرائيلي، المدعو يورام همزراحي، بالاضافة الى قطع الكهرباء واقفال نوافذ البيوت، حيث منع السكان حتى من الظهور بها. «رابعا»، قام حاجز للجيش الاسرائيلي باعاقة نقل ولد من القرية، كان قد غرق ونقل الى عيادة في بلدة مسعدة، بسبب فقدان الهوية الاسرائيلية مع حاملي الولد، مما ادى الى وفاته قبل وصوله الى الطبيب. «خامسا»، قام الجيش الاسرائيلي بضرب طفل في الثالثة من عمره بالهراوة، لانه قام بالقاء الهوية الاسرائيلية على الارض، فقامت امه بمهاجمة الجندي الذي ضرب ابنها. وهنا اقترب جندي اخر منها واطلق العيارات النارية على رجلها، وحاول شقيقها التدخل، فاذا جندي ثالث يصوب فوهة بندقيته نحو جبينه واطلق النار، مما ادى الى جرحه، وما زالت الام ترقد في احدى المستشفيات. «سادسا»، لقد شاهد وفد اللجنة، وبأم عينيه، حادثا اطفئت خلاله السجاير في عين امرأة من عين قنية، وحاول طبيب العيادة في البلدة نقلها الى مستشفى صفد، الا ان حاجزا من الجيش لم يسمح للمرأة بمواصلة طريقها، بحجة انها لا تحمل الهوية الاسرائيلية (**المصدر نفسه**).

وقد اثارت اقوال كوهين ردود فعل شديدة داخل اسرائيل، وبخاصة على الصعيد الرسمي، حيث لاقت انتقادا وهجوما داخل الحكومة، وخصوصا من رئيسها بيغن، الذي قال «ان حاييم كوهين باع لسانه مرة اخرى، فقد ساوى في الماضي القوانين اليهودية بقوانين عنصرية، واقترح اقامة معسكر لليهود المحافظين على التقاليد، ولطلاب المدارس الدينية» (**هآرتس**، ١٩/٤/١٩٨٢). وانتقد يوسف بورغ اقوال كوهين بقوله: «الى جانب كونها غير صحيحة، فانها صدرت في وقت غير ملائم» (**المصدر نفسه**).

وفي معرض ردها على هجمات الحكومة، فقد اعلنت اللجنة اسفها الشديد من موقف الحكومة التي «اختارت طريق كيل التهم ضد اللجنة ورئيسها، بدلا من البحث في الاخطاء التي ارتكبت» (**المصدر نفسه**). وحيال الاتهامات الموجهة لسلكية المؤسسة العسكرية، فقد اصدر الجيش بيانا استنكر فيه ما جاء في اقوال القاضي كوهين، مدعيا ان «التخريب كان مسيطرا على